

إمام النحو في الأندلس: ابن أبي الربيع السبتي [المتوفى سنة ٦٨٨هـ]

ومنهجه في النحو

أ.د. عبد الرحمن بودرع^(١).

تقديم:

عناية علماء الغرب الإسلامي بالنحو في الأندلس قديمة قدم نشأة الحركة العلمية هناك؛ ولا أحد يجهل اهتمام الغرب الإسلامي عامة وأهل الأندلس خاصة بكتاب سيويته وجمّل الزجاجي وأمالي أبي عليّ القالي والأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ومقامات الحريري والإيضاح لأبي عليّ الفارسي.

ولعلّ محمد بن يحيى المهلبي الرباعي الجياني المتوفى سنة ٣٥٣هـ من أوائل من فتح الباب على اهتمام الأندلسيين بكتاب سيويته، فقد تتلمذ في المشرق على أبي جعفر ابن النحاس وأخذ عنه كتاب سيويته روايةً، وعاد إلى قرطبة ليُفيد الطلاب بالكتاب شرحًا وبيانًا وعقدًا

(١) نائب رئيس المجمع، وأستاذ لسانيات النص وتحليل الخطاب، بجامعة عبدالمالك السعدي في تطوان - المغرب.

مجالسِ مناظراتٍ، فحلَّ بهم في قرطبةَ في زَمَنٍ لم يكنْ معروفًا في الأندلسِ آنذاكَ إلاَّ إقامةُ الصناعاتِ في تلقينِ التلاميذِ العواملِ وما شاكلها، ولم يكنِ المؤدَّبونَ على عهدِ محمد بن يحيى الجباني «يأخذونَ أنفسهم بعلمِ دقائِقِ العربيَّةِ وغوامضِها، والاعتلالِ لمسائلِها، ثمَّ كانوا لا ينظرونَ في إمالةٍ ولا إدغامٍ ولا تصريفٍ ولا أبنيةٍ... حتَّى نهجَ لهم محمد بنُ يحيى سبيلَ النظرِ، وأعلَمَهُم بما عليه أهلُ هذا الشأنِ في الشَّرقِ، من استقصاءِ الفنِّ بوجوهِهِ، واستيفائه على حُدوده»^(١)، وكان يُعاصرُ محمدَ بنَ يحيى في قرطبةَ أبو عليِّ القالي البغدادي، الذي قدَّم الأندلسَ وحملَ معه كتابَ سيويهِ؛ أخذه عن ابنِ درستويه عن المبرد، ثمَّ استرسلَ العُكوفُ على مُدارسةِ كتابِ سيويهِ...

١ - من أعلام النحو في الأندلس الإمامُ ابنُ أبي الربيعِ الإشبيليِّ ثم

السبتي:

أخذَ الدرسُ اللغويُّ والنَّحويُّ يتطوَّر على مرِّ السنين، حتَّى وصلنا الأنموذجَ البارزَ في النحو بالأندلسَ في القرنِ السابع؛ هو أبو الحسينِ ابنُ

(١) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط. ٢، ص: ٣١١.

أبي الربيع الإشبيلي ثم السبتي^(١) القرشي الأمويّ العثماني من ذرية أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه^(٢)، وُلد بإشبيلية سنة ٥٩٩ هـ وتلقّى بها العلمَ عن شيوخها كأبي علي الشلوّين والدبّاج، وأخذ القراءات عن محمد بن هارون التيميّ وسمع من القاسم بن بَقِيٍّ وغيره^(٣)، ثم رحل إلى سبتة واستقر بها لَمَّا سَقَطَتْ إشبيلية في يد الفرنج، وأقرأ بها النحو، أخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيليّ وإبراهيم الغافقي، وروى عنه جماعةٌ، منهم أبو حيّان بالإجازة، وتقرّر لكثير من أهل زمانه وبلده طلابًا وشيوخًا سَمِعَ كثيرٌ منه وإجازاتٌ كثيرةٌ،

من ثناء العلماء على ابن أبي الربيع:

كَانَ يُلقَّبُهُ التُّجَيْبِيُّ فِي بَرنامِجِهِ بِشَيْخِ الأَسْتاذِينَ وإمامِ المقرئين والعلامة الأوحَد وخاتمةِ المُعربين؛ لأنّه كانَ ذا حُضورٍ كبيرٍ في الدرس اللغويّ والنحويّ والقرائي والحديثي والفقهيّ بالأندلس، وما من

(١) يُرجع إلى ترجمته في الذيل والتكملة لابن عبد الملك ج: ٦، ص: ١٠٥، وملاء العيبة

لابن رُشيد السبتي: ج: ٣، ص: ١٠٨

(٢) هذا فيما ورد في سلسلة نسبه في برنامجه الذي جمعه تلميذه ابن الشّاط وبرنامجه الذي جمعه تلميذه التُّجَيْبِيُّ.

(٣) بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. ٢، دار الفكر بيروت ١٣٩٩-١٩٧٩، رقم الترجمة:

١٦٠٦، ج ٢، ص: ١٢٥

مصدر من مصادر النحو الكبرى ككتاب سيبويه وإيضاح أبي عليّ الفارسيّ وغيرهما من المتون الكبرى التي عُني بها أهل المغرب والأندلس إلاّ وتجذُّ لابن أبي الربيع الإشبيليّ السبتي حضورًا في تدريسها أو شرحها.

ومما قاله فيه أبو عبد الله بهاء الدين بن النّحاس في حديثٍ جرى بينه وبين ابن رُشيد السبتي صاحب الرحلة المشهورة [ملاء العيبة] المتوفى سنة ٧٢١هـ أنه شيخُ إفادة في العربية، خاصّة في شرحه لإيضاح أبي عليّ الفارسيّ المُسمّى بالكافي في الإفصاح^(١).

فهو إمام النحويين في المغرب والأندلس في القرن السابع للهجرة، وشيخُه أبو علي الشلوبين صاحب المدرسة النحويّة المشهورة بتفردّها ومذهبها، وأقرأ بإشبيلية إلى أن خرج منها عند سقوطها سنة ٦٤٦هـ وهجرة أهلها منها، واستقرّ بسبته وعكف على التدريس والتصنيف، برع في النحو حتى صار إمامَ النحويين فيه وله مشاركات في القراءات والحديث والفقّه والفرائض.

(١) يُرجعُ إلى كتاب: ملاء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجهية إلى الحرّمين مكّة وطبقة، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة الأنصاري السبتي، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٢.

توفي ابن أبي الربيع عام ٦٨٨هـ، بمدينة سبتة بعد أن آلت إليها المكانة العلمية التي كانت لإشبيلية، على عهد القاضي الفقيه المحدث أحمد بن محمد العزفي^(١).

لابن أبي الربيع السبتي برنامج مشهور خرّجه تلميذه الأصولي أبو القاسم أحمد الأنصاري المعروف بابن الشّاط المتوفى عام ٧٢٣هـ. وتشهد بإمامته النحوية واللغوية كثرة كتبه التي صنفها؛ فقد ألف كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح^(٢) لأبي علي الفارسي، وذكره التجيبي في برنامجه، قال عنه: [شَرَحَهُ شَرْحًا شَافِيًا، وَسَمَّاهُ بِالكَافِي فِي الْإِفْصَاحِ عَنْ نُكْتِ كِتَابِ الْإِيضَاحِ، وَهُوَ فِي عِدَّةِ أَسْفَارٍ]^(٣).

(١) يُرْجَعُ إِلَى كِتَابِ: اخْتِصَارِ الْأَخْبَارِ عَمَّا كَانَ بَثَرَ سَبْتَةَ مِنْ سَنِي الْأَثَارِ، مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيِّ السَّبْتِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مَنْصُورٍ، ط. ٣، الرِّبَاطُ، ١٤٠٣-٢٠٠٣م.

(٢) حَقَّقَهُ د. فَيصَلُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَفِيَّانَ، وَنَالَ بِهِ دَرَجَةَ الْعَالِمِيَّةِ (الدُّكْتُورَاهُ) مِنْ كَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ، الْقَاهِرَةِ، سَنَةَ ١٤١٩-١٩٩٩، ثُمَّ نَشَرَتْهُ مَكْتَبَةُ الرَّشْدِ بِالرِّيَاضِ سَنَةَ ١٤٢٢، فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ.

(٣) بَرْنَامِجُ التَّجْيِيبِيِّ، الْقَاسِمُ بْنُ يُوْسُفَ التَّجْيِيبِيِّ السَّبْتِيِّ، الْمَتْوْفَى سَنَةَ ٧٢٠هـ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْحَفِيظِ مَنْصُورٍ، الدَّارُ الْعَرَبِيَّةُ لِلْكِتَابِ، تُونِسَ، ص: ٢٧٨.

وله تفسیر للقرآن الکریم^(١)، وله تعلیقة علی کتاب سیویه^(٢)، وله أيضًا الملخص فی ضبط قوانین العربية^(٣)، ذکره التُّجیبی فی البرنامج^(٤).
ومن أشهر کُتبه کتاب البسیط فی شرح جُمَل الزجاجی^(٥)، وکتابُ الجمل للزجاجی من الکتب التي کثر شرحُها فی المغرب والأندلس.

أما شیوخ ابن أبي الربیع فقد خصَّص لهم قاسم بن عبد الله بن الشَّاطِ السُّبَّتِي المتوفى سنة ٧٢٣هـ برنامجًا^(٦) عرَّف فيه بأسماء هؤلاء الشُّيوخ وموالدهم ووفياتهم وما أخذَه ابنُ أبي الربیع عن كلِّ واحدٍ

(١) حققته د. صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، وطبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض ضمن سلسلة الرسائل الجامعية.
(٢) ذكره صلاح الدين الصفدي (ت. ٧٦٤هـ) في الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، نشر دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠-٢٠٠٠.
والمعروف أن التعليقات المشهورة على الكتاب تعلقتان: تعلیقة أبي علي الفارسي وتعلیقة أبي سعيد السيرافي.

(٣) حققه د. علي سلطان الحکمي.

(٤) برنامج التُّجیبی، القاسم بن يوسف التُّجیبی السبتي، ص: ٢٨٠.

(٥) حققه د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٤٠٧-١٩٨٦.
(٦) انظر: برنامج شیوخ ابن أبي الربیع السبتي، تخريج الإمام قاسم بن عبد الله بن الشَّاطِ السُّبَّتِي، قراءة وتعلیق: العربي الدائر الفرياطي، نشر: مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، سلسلة كتب التراجم والفهارس والبرامج والرحلات [٢]، ط. ١، ١٤٣٢-٢٠١١.

منهم، ثم حرّر بعض ما وقع له من الأسانيد. من شيوخه المذكورين في ترجمة شيوخ ابن الشاط أبو عمّر محمد بن أحمد التميمي الإشبيلي وأبو بكر محمد بن عبد الله القرطبي المتوفى سنة ٦٣٠هـ الفقيه المقرئ المحدث النحوي، وأبو الحسن علي بن جابر الدبّاج الإشبيلي الفقيه المقرئ النحوي المتوفى سنة ٦٤٦هـ، والأستاذ أبو علي عمّر الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥هـ وهو من كبار نحوي الأندلس. وقد روى الشلوبين عن أبي إسحاق ابن ملكون وأبي العباس ابن مضاء وأبي القاسم السهيلي وأبي العباس المجرطي وأبي القاسم بن أبي هارون، وأجاز له أيضًا خلف ابن بشكوال وأبو بكر ابن زهر وابن أبي زمين وأبو محمد ابن الفرس وأبو الوليد ابن رُشد وغيرهم كثير ممن سمع منه وأجاز له، وقد أثنى ابن أبي الربيع على شيخه الأكبر الشلوبين؛ قال: ((لزمْتُ مَجْلِسَهُ وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ جَمِيعَ كِتَابِ الْإِيضَاحِ وَأَكْثَرَ كِتَابِ سَبْؤِهِ، وَسَمِعْتُ بَعْضَهُ بِقِرَاءَةِ غَيْرِي، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ الْحَمَاسَةِ الْأَعْلَمِيَّةِ، وَبَعْضَ الْأَمْثَالِ لِأَبِي عُبَيْدٍ، وَسَمِعْتُ عَلَيْهِ بِقِرَاءَةِ غَيْرِي بَعْضَ شِعْرِ حَبِيبٍ وَبَعْضَ الْأَمْثَالِ لِلْبَغْدَادِيِّ وَبَعْضَ الْمَفْصَلِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ... وَأَجَازَ لِي جَمِيعَ مَا رَوَاهُ عَن جَمِيعِ شُيُوخِهِ))^(١).

(١) برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، لابن الشاط، ص: ٥٩-٦٠.

ومن شيوخه أيضًا قاضي الجماعة الفقيه المحدث أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقي بن مخلد القرطبي المتوفى سنة ٦٢٥هـ، ومن شيوخه أبو العباس أحمد بن محمد العزفي السبتي المتوفى سنة ٦٣٣هـ، ومن شيوخه أبو محمد عبد الله الاستجعي المعروف بابن ستاري المتوفى سنة ٦٤٧هـ. وممن أثر فيه وأثرى علمه ثلاثة أعلام كبار هم: سيويه، وأبو علي الفارسي، والشلوبين.

ومن الكتب التي قرأها على المشايخ^(١):

كتب القراءات: مثل الكافي للرّعيني، والتيسير لأبي عمرو الداني، والتبصرة لأبي محمد بن أبي طالب القيسي، والهداية لأبي العباس المهدي

وكتب الحديث: مثل موطأ الإمام مالك، رواه عن أبي القاسم ابن بقي، والجامع الصحيح للبخاري رواه عن أبي القاسم نفسه، والمُسند الصحيح المختصر للإمام مسلم رواه عن أبي العباس العزفي، والسنن المُسنّدة لأبي داود رواه عن أبي عليّ الشلوبين، والجامع الكبير في السنن المُسنّدة لأبي عيسى الترمذي رواه عن أبي العباس العزفي، وسنن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رواه عن ابن خلفون

(١) برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، لابن الشاطئ، ص: ٦٧ وما بعدها... ويُرجع أيضًا إلى برنامج التّجبي من طريق ابن أبي الربيع، في شيوخ ابن أبي الربيع ومؤلفاته.

وغيره، وسيرة ابن إسحاق لابن هشام رواها عن ابن خلقون وغيره
أيضاً، والشفا للقاضي أبي الفضل ابن عياض اليحصبي حمّله عن بقي
وجماعة غيره.

وكتبُ الفقه: منها مُختصر المُدوّنة والرّسالة لأبي زيد القيرواني،
رواهما عن بقي وغيره، والتّهذيب لأبي سعيد خالف البراذعي حمّله عن
ابن بقي، والمُقدّمات لأبي الوليد ابن رُشد رواها عن ابن بقي أيضاً،
والتّفرّيع لأبي القاسم ابن الجلاب رواها ابن بقي، والتّلقين لأبي محمّد
بن نصر البغداديّ حمّله عن أبي القاسم بن بقي، ومُختصر أبي الحسن
الطُّليطليّ رواه عن ابن بقي وغيره، والكافي لأبي عمّر يوسف بن عبد
البرّ حمّله عن جماعة منهم أبو العباس العزّفيّ.

وكتبُ النحو واللغة الأدب: ومنها كتابُ سيبويه أبي بشر عمّرو بن
عثمان، حمّله عن أبي عليّ الشّلوّيين يصلُّ به إلى أبي العباس المبرّد عن
أبي عثمان المازنيّ عن أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش عن
سيبويه، ومنها كتابُ الجُمّل لأبي القاسم بن إسحاق الزّجاجي حمّله
عن ابن خلقون والشّلوّيين وغيرهما، ومنها كتابُ إصلاح المنطق لأبي
يوسف يعقوب بن السّكّيت رواه عن ابن خلقون والشّلوّيين في جماعة،
وأدب الكتاب لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة حمّله عن غير
واحدٍ منهم ابنُ خلقون والشّلوّيين، والفصيح لأبي العباس أحمد بن

يحيى ثعلب رواه عن جماعة فيهم ابن خلقون والشلوبين، وكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام رواه عن الشلوبين وطائفة سواه كلهم عن أبي عبد الله ابن زرقون، وكتاب الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد حمّله عن أبي عليّ الشلوبين، وكتاب الأملالي لأبي عليّ إسماعيل البغدادي رواه عن ابن بقي والشلوبين في طائفة كلهم روا عن ابن زرقون، وكتاب أشعار السّنة ترتيب أبي الحجّاج يوسف بن سليمان الأعمم حمّلها عن أبي عليّ الشلوبين، والحماسة ترتيب أبي الحجّاج المذكور وشرحه وبالسند المذكور في أشعار السّنة، ومقامات أبي محمد القاسم الحريري حمّلها عن أبي العباس العزفي، وشعر حبيب بن أوس الطائيّ أبي تمام رواه عن أبي عليّ الشلوبين.

لكن ابن أبي الربيع السبتي برز في علوم اللغة والنحو والأدب أكثر من غيرها، بل أثنى عليه العلماء، فقد قال فيه تلميذه التجيبي في برنامجه: [شيخ المقرئين ورئيس الأستاذين...]^(١)، وقد استأثر النحو بمصنفات ابن أبي الربيع؛ وأغلب ما ألفه فيه من النحو الخالص، من مثل شرح الإيضاح [الكافي] وملخصه، وشرحي الجمل البسيط والوسيط.

(١) برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي.

٢- أهم مؤلفات ابن أبي الربيع في النحو، ومنهجه فيها:

أولاً: كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح:

من كتبه البسيط في شرح جمل الزجاجي^(١) والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح^(٢)، فأما الكافي فهو شرح من شروح كثيرة للإيضاح، وقد تضمن ردوداً كثيرة على ما شنّه اللغويون الأندلسيون في القرون الثلاثة المشهورة [الخامس والسادس والسابع] على النحو العربي وأصوله وظواهره ومواده وأعلامه، وفي ذلك قال ابن أبي الربيع: «فكثرت الاعتراضات عليه؛ لأنّ النظائر بين مُقَصِّرٍ ومُدْرِكٍ، ومُسْتَوِفٍ والنَّظَرِ ومُتْرِكٍ، فأخذتُ - مُستعيناً بالله - في بيان خفيّه، وإيضاح مُشْكَلِهِ، وتَقْيِيدِ مُطْلَقِهِ، وتَفْصِيلِ مُجْمَلِهِ، وحلِّ عَقْدِهِ... والانفصالِ عَمَّا اعْتَرَضَ عليه به، وبيانِ ما وَقَعَ الإشْكَالُ للمُعْتَرِضِ به...»^(٣).

أما عنوان الكتاب فقد رجّح المحقق من بين صور عدّة للعناوين المُحتمّلة، أن يكون «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» هو الذي اختاره ابن أبي الربيع.

(١) حقيقه د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٤٠٧-١٩٨٦.

(٢) تحقيق: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠١.

(٣) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، انظر مقدّمة الكتاب.

ويبدو من منهج ابن أبي الربيع أنّ الكافي كتابٌ نحويٌّ، جاء على صورة شرح. واختلف أسلوبه في المقدمة عن أسلوبه في الشرح وعرض المادة العلمية؛ ففي المقدمة ظهر شيءٌ من الصنعة النحوية والصرفية، أمّا متن الكتاب فقد عُرضت فيه المادة بسهولة ويُسر، وحسن انتقاء لفظٍ وبسطِ عبارةٍ وقلةٍ استطراد.

أما طريقته في شرح كتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ فقد اقتفى أثره واتبعه في تقسيم أبواب الكتاب، ويشرح عبارةً من كلام المصنف ثم يُنبئها بأخرى ويجعل لكل عبارةٍ من عبارات المصنفِ فصلاً، أما إذا أراد تفصيلاً فيما لم يأت به المصنفُ أو رأياً فإنه يعقدُ له مسألةً. وهكذا فالأبواب أبوابُ الإيضاح والفصول لشرح عبارات المصنف والمسائل للشارح تفصيلاً أو تعقيباً.

من خصائص منهجه في الشرح التفصيلُ والتفريعُ وطولُ النفس، والانتباه إلى المسائل النحوية والفروع والأصول والضوابط، والدفع عن أبي عليّ وردّ اعتراضات النحويين عليه، ومن منهجه الاهتمام أيضاً بمسائل الخلاف والجَدَل، والحرص على التبليغ والتعليم.

من الأصول النحوية التي اعتنى بها ابنُ أبي الربيع في شرحه: السَّماع؛ فقد أولاه عنايةً كبيرةً واهتم بمصادره، وأولها القرآن الكريم، فقد أكثر من الاستشهاد بالآيات الكريمة، والقراءات القرآنية مُشترطاً

صحة السند وموافقة رسم المصحف وموافقة العربية، أما القراءات الشاذة فلا يُستدلُّ بها لإثبات حكم نحويّ، وإنّما تثبتُ بها اللغة. أمّا الحديثُ النبويّ فقد استدلَّ بالقليل منه، وتشدّد في الاستدلال من غير تعليل لذلك وإن كان التعليل بالاستدلال به أو عدم الاستدلال مُسوِّغاً في زمنه الذي يوافق ابن مالك وابن الصّائغ وغيرهما.

واحتجّ ابنُ أبي الربيع أيضاً بالأمثال والأقوال الفصيحة والأمثلة المشهورة عند النحويين. أما الأشعار فقد احتجّ بأشعار القبائل في زمن الفصاحة ولم يدخل من المولّدين إلاّ أبا تمام.

وإلى جانب السماع عني بالقياس والنظر ورکن إليه، ووازن بين الأقيسة. ومنع الاستدلال بالشاذّ فالشاذّ يُسمع ولا يُقاس عليه، أما العلل فقد أكثر من ذكرها وإيرادها بأنواعها المختلفة التعليمية والقياسية والجدلّية، ولعلّ عنايته بأنواع العلل أثر من آثار مصنّف الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، فقد عرّف عن أبي عليّ ذلك التفريع والتفصيل وعرّف ذلك أيضاً عن تلميذه ابن جنّي في كتابه الخصائص.

وعني ابنُ أبي الربيع بقضية العامل في النحو العربيّ وبقيمتها وأهميتها في بناء التركيب العربيّ وسلامته، أيّما عناية، وكانت عنايته بالعامل اللفظي أكثر من المعنويّ؛ لأن اللفظي أقوى والمعنويّ أضعف.

وعُنِيَ بأصل آخر هو الإجماع: إجماع العرب، وإجماع النحويين، وإجماع البصريين وهو عنده حجة؛ لأنه بصريّ المذهب، وكان يرجح آراء البصريين تصريحاً أحياناً وتلميحاً إليهم بالقول: «أكثر النحويين» و«المحققون»، و«محققو الصنعة»، و«جمهور النحويين»، و«أكثر النحويين»، و«النحويون المتقدمون»، وقد أفاد من أعلامهم الكبار كسيبويه والخليل والمبرد. وكان كلفاً بسيبويه يتبع آراءه ويستدل بها ويعتمدها في الاختيار والترجيح. أمّا الكوفيون فكان يردّ عليهم وينقض كلامهم.

وجرى ذكرُ النحويين المتأخرين على لسانه، وكان يعنى بهم ابن الطراوة، وابن أبي العافية، وقد يكون يُريدُ بهم أيضاً الزمخشريّ، أو ابن السيد البطليوسيّ، أو ابن خروف، أو السهيليّ، أو الأعم الشتمريّ أو ابن طاهر الخدبّ أو الجزوليّ، بل كان أشدّ المتأخرين تأثيراً فيه شيخه الشلوبين، فقد اعتمد عليه في حسم الاعتراضات التي اعترض بها على أبي عليّ، وعوّل على آرائه واختياراته وردّه على النحويين وانتصر لها وتأول شواهدة المشكلة ووجه عباراته المُحمّلة. وأكثر الآراء التي

ردّها ونقّضها: آراء ابن الطّراوة^(١) في اعتراضه على أبي عليّ والتنقيص من قدره والإزراء به.

ولا شكّ أنّ ابن أبي الربيع سيُفيد منه كثيرٌ من النحويين من تلامذته الأندلسيين وغيرهم من البيئات والأمصار الأخرى؛ منهم أبو حيان النحوي الأندلسي وابن أمّ قاسم المرادي، وابن هشام الأنصاري، والشاطبي، والسيوطي، وعبدالقادر البغدادي^(٢).

ثانياً: البسيط في شرح جُمَل الزّجاجي:

أحصى مُحققُ كتاب «البسيط» في شرح كتاب الجُمَل لأبي القاسم الزّجاجي، الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبتي^(٣) ما يُناهزُ ثمانينَ عنواناً، منها شروح المَتن وشروح الشواهد والتوطّئات والردود على المعترضين وإعراب أبيات الجُمَل وتعليقات وتقييدات، وأغلبُ

(١) يُمكنُ أن يُستفادَ في ذلك من بحث: اعتراضات ابن الطّراوة النّحوية في شرح الإيضاح على أبي عليّ الفارسي، عرض ودراسة: محمد حرّاث، إشراف: د. عمر بالخير. رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة مولود معمري الجزائرية ٢٠١٣م.

(٢) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، يُنظرُ ما ذكره مُحققُ كتاب الكافي، في مقدّمة الكتاب ودراسته له.

(٣) أهمّ من تتبّع عناوين تلك الشروح وأخبارها ومصادرها مُحققُ كتاب البسيط د. عياد بن عيد الثبتي؛ انظر: الباب الثاني: البسيط في شرح جُمَل الزّجاجي: ج ١، ص: ٧٩-٨٨.

الشراح من الأندلس؛ منهم: ابن سيده المُرسي المتوفى ٤٥٨هـ، وابن السِّيد البَطْلَيْوسِيّ المتوفى سنة ٥٢١هـ، وابن الباذش الغرناطيّ المتوفى سنة ٥٢٨هـ، ومحمّد بن ميمون العبدريّ القرطبيّ المتوفى سنة ٥٦٧هـ، وابن ملكون المتوفى سنة ٥٨٤هـ، وابن خَلْف الأنصاريّ البَلَنْسِيّ المتوفى سنة ٥٨٦هـ، وعليّ ابن القاسم الإشبيليّ ابن الزقاق المتوفى سنة ٦٠٥هـ، وابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩هـ، وأبو بكر ابن طلحة اليابريّ الإشبيليّ المتوفى سنة ٦١٨هـ، وابن حريق البلنسيّ المتوفى سنة ٦٢٢هـ، وعبدالعزیز بن عليّ السَّمّانيّ القرطبيّ المتوفى سنة ٦٢٤هـ، ومحمد بن أحمد بن أبي غالب العبدريّ المتوفى سنة ٦٢٦هـ، وابن مُعطيّ المتوفى سنة ٦٢٨هـ، والأعلم البطليوسيّ المتوفى سنة ٦٣٧هـ، وأبو عليّ الشَّلَوْبِين المتوفى سنة ٦٤٦هـ، وابن عصفور الإشبيليّ المتوفى سنة ٦٦٩هـ^(١)، وأبو عليّ المالقيّ، وابن الصّائع المتوفى سنة ٦٨٠هـ،

(١) لا بدّ من الإشارة في هذا المقام إلى قيمة شرح ابن عصفور لجُمَل الرّجّاجيّ؛ فقد امتاز شرح ابن عصفور بالعناية بالحدود والتعريفات، ومناقشة الرّجّاجيّ فيها، بل امتاز بزيادة أبواب كباب العطف وباب الإخبار، وأهمّل أبواباً كأبنية المصّادر واشتقاق اسم المصدّر واسم الممكان وأبنية الأسماء وأبنية الأفعال والتصريف والإدغام، وغيرها وجمّع ما فرقه الرّجّاجيّ من أبواب في جمع التّكسير، في باب واحد تحت عنوان واحد، وقد أكثر من التقسيمات داخل الأبواب، ثمّ إنّه لم يتقيّد بعبارة الرّجّاجيّ فيجعلها في المتن ولكنّه أهمّل عبارته ولم يوردها إلّا إذا أراد مناقشته والرّد عليه.

=

والْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ الْفَهْرِيِّ الْبَلَنْسِيِّ ابْنَ النَّاطِرِ
الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٨٠هـ، وَأَبُو جَعْفَرِ اللَّبْلِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٩١هـ، وَابْنُ عَبْدِ
النُّورِ الْمَالِقِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٧٠٢هـ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنِ عُبَيْدَةَ الْإِشْبِيلِيِّ الْمُتَوَفَى
سَنَةَ ٨٠٦هـ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْغَافِقِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٧١٠هـ، وَابْنُ
الْفَخَارِ الْخَوْلَانِيِّ الْبِيرِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٧٥٤هـ، وَأَبُو سَعِيدِ ابْنِ لُبِّ
الْغَرْنَاطِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٧٨٠هـ..

شَرَحَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ كِتَابَ الْجُمَلِ لِلزَّجَاجِيِّ، وَقَدْ أَعَانَهُ عَلَى تَأْلِيفِهِ
أَبُو الْقَاسِمِ الْعَزْفِيُّ أَمِيرُ سَبْتَةَ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٧٧هـ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَمْ
يَبْقَ مِنَ الْكِتَابِ إِلَّا السَّفَرُ الْأَوَّلُ الَّذِي شَرَحَ رُبْعَ كِتَابِ الْجُمَلِ، وَضَاعَتِ
الْأَسْفَارُ الْأُخْرَى، وَهُوَ فِي مَنْهَجِ شَرْحِهِ يَلْتَزِمُ بِتَرْتِيبِ الْجُمَلِ، وَقَدْ جَزَأَ
أَبْوَابَ الْجُمَلِ إِلَى فِقْرَاتٍ وَصَدَّرَ كُلَّ فِقْرَةٍ بِنَصٍّ مِنْ كَلَامِ الزَّجَاجِيِّ ثُمَّ
شَرَعَ فِي شَرْحِ الْمِصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ وَتَفْسِيرِهِ، وَالْمَطَّلَعُ عَلَى بَسِيطِ ابْنِ أَبِي
الرَّبِيعِ يَلْمَسُ بوضوح طول نفسه وكبير علمه في الشرح والتحليل
وعرض آراء العلماء واختلافهم وشواهدهم.

انظر: شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فواز
الشعار، مراجعة إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ -
١٩٩٨.

أما في خطبة الكتاب فقد بين أصول العلم والأدوات التي يتعين على النحوي واللغوي الإمساك بها عند بناء القواعد وشرح الشواهد؛ ومبنى هذه العلوم والآلات على العلم ببناء الألفاظ ودلالاتها؛ قال ابن أبي الربيع: «وإذا كانت المعاني في النفس خفية، والألفاظ الدالة عليها هي البينة الجلية، وكيف يعرف مردود المعنى ومقبوله من لا يعرف موضوع اللفظ ومدلوله، هذا بين لا إشكال فيه، وواضح بأول النظر فيه، فكيف من يُنقح النظر ويستوفيه، فيجب على الطالب الموفق أن ينظر في علم اللسان أولاً ويتخذ قراءته عملاً يتقرب به إلى مؤلاه ليحمد في الآخرة مُستقره ومثواه»^(١).

وبين قيمة كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي وقيمة مُصنّفه، وأهميّة شرحه وإخراجه لطلاب العلم، فقال: «وبعد، فإن كتاب أبي القاسم الزجاجي النحوي السني قد أجمع مقرئو هذه الصنعة على تقدّمه، وأخذ النشأة الصغار بحفظه وتفهمه، لما رأوا من بركته، وخبروا من معرفته، فرأيت رأيهم، وأخذت في ذلك أخذهم، ووضعت عليه تواليف عدّة، منها مُختصرة ومنها ممتدّة، فرأيت أن أضع كتاباً مبسوطاً يضم ما فيها ويجمع معانيها ويستوفيهما، ولم أمر بلفظٍ مُطلقٍ إلا قيّدته، ولا ناقصٍ إلا كملته، ولا مُغلقٍ إلا شرحتّه، ولا اعتراضٍ إلا أزلته، ولا

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ج ١، ص: ١٥٥-١٥٦.

شاهدٍ إلاّ أَوْضَحْتُهُ، ولا بَيْتٍ إِلَّا نَسَبْتُهُ، على حسبِ علمي، ومُنْتَهَى فَهْمِي، وَسَمِّيْتُهُ البَسِيطَ، وَتَجَافَيْتُ فِيهِ عَنِ الإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ...»^(١).

ويظهرُ من الشرحِ الذي وَضَعَهُ ابنُ أبي الربيعِ على جُمْلِ الزَّجَاجِي أنَّه اختارَ له منهجَ التيسيرِ والبسطِ، بل جمعَ شروحًا له وَضَعَهَا من قَبْلُ، على الجملِ، في شرحِ واحدٍ استوفى مَعَانِيهَا وَقَيَّدَ مَطْلَقَهَا وَكَمَّلَ فَوَائِدَهَا وَيسَّرَ طَرِيقَةَ فَهْمِهَا. فذلك منهجٌ تعليميٌّ سديدٌ يُرَامُ به نشرُ علمِ النَّحوِ وتيسيرُ طُرُقِ الاستدلالِ بالشواهدِ على القَوَاعِدِ واستخراجِ الأمثلةِ المقيسةِ عَلَيْهَا قِيَاسًا صحيحًا.

وسأقفُ عند أمثلةٍ يَسِيرَةٍ من الأبوابِ والمسائلِ لبيانِ منهجهِ في الكتابِ... ومن الأبوابِ التي بسطَ فيها الرَّأيَ وناقشَ النحويينَ في آرائهم بابَ الاشتغالِ؛ فقد جاء بسبعةِ شروطٍ للاشتغالِ عن العَمَلِ لكي يصحَّ القولُ إنَّ الفعلَ اشتغلَ بضميرِ المفعولِ عن ظاهره.

وأقفُ عند هذا البابِ^(٢) للنظرِ في منهجهِ في شرحه لجملِ الاشتغالِ: قال في ترجمة البابِ: «بابُ اشتغالِ الفعلِ عن المفعولِ بضميرِهِ».

(١) البَسِيطُ: ج ١، ص: ١٥٦-١٥٧.

(٢) البَسِيطُ: ج ٢، ص: ٦١٥ وما بعدها.

١- هذه الطريقة معروفةٌ مألوفةٌ منذ سيبويه في أبواب كتابه ومن خلف من بعده، وقد أخذها ابن أبي الربيع من المتقدمين من النحاة، ومنهم شيخه أبو القاسم الزجاجي، وأول ما لفت نظره وهو يشرح باب الاشتغال الرّد على من اعترض على أبي علي في عبارة الباب أو ترجمة الباب، فقد اعترض كثير من النحويين على قوله باشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ونفوا أن يكون ذلك ممكناً، وقالوا إن الفعل لا يشتغل بالضمير حتى يرتفع ذلك المفعول بالابتداء، وما دام معمولاً للفعل فلا سبيل لعمل الفعل النصب في الضمير؛ فإذا قلت: زيدٌ ضربته وأتيت بالضمير فلم تأت به حتى ترفع زيدا بالابتداء وتزيه عن أن يكون معمولاً للفعل، وتجعل جملة الفعل والفاعل خبراً لذلك المبتدأ، وقد بسط ابن أبي الربيع القول في شرح كلام الزجاجي ومناقشة ناقديه، وبين مقاصده التي خفيت عليهم.

٢- بل عمل على ضبط المواضع التي ورد فيها الاشتغال، فاشترط سبعة شروط:

- أن يكون الاسم مساوياً للضمير أو السبب، فإن كان الضمير أو السبب منصوباً كان الاسم منصوباً كذلك، وإن كان الضمير مرفوعاً كان الاسم كذلك.

- أن تكون جهةُ النصب واحدةً، فلا يجوزُ: زيدًا جَلَسْتُ عنده؛ لأنَّ زيدًا مفعول به وعندَه منصوب على أنه مفعول فيه، وإن كان في إمكان جَوَازِه خلافٌ.

- ألا يحوّل بين الاسم والفعل حرفٌ صدر كحُروف الاستفهام والشرط، فإنها لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها.

- ألا يعملَ الفعلُ المحذوفُ إلا في مَعْمول واحد.

- أن يكونَ الفعلُ الظاهرُ يلي الاسمَ المنصوبَ بإضمار فعلٍ.

- ألا يدخل على الاسم ما يَطْلُبُ بالجملة الاسمية، ولا يصح أن تقع بعده جملةٌ فعليةٌ.

- ألا يكونَ المفسّرُ إلا فعلًا.

أما العاملُ المحذوفُ الذي يُدعى فلا بدّ أن يوجد ما يطلبُه من جهة اللفظِ والمعنى، فإن لم يكن من اللفظ والمعنى دليلٌ فإن الإضمار يكونُ مُتَكَلِّفًا ومُدْعَى بغير دليل. وأن يكونَ مَعْنَا ما يفسّره فإنّ الحذفَ من غير دليلٍ مفسّرٍ إخلالٌ بالكلام.

ومن الأمثلة على منهج الضبطِ والحصر، قوله في تقسيم الحُروف:

«والحُروف في هذا التفصيل يُريد بها التي هي قَسِمةُ الأسماء والأفعال، وهذه الحُروف على ستة أقسام؛ قَسِيمٌ لا يكونُ إلا خافضًا، ولا يكونُ زائدًا ولا يكونُ إلا حرفًا وذلك نحو «في»، وقَسِيمٌ لا يكونُ إلا

خافضًا ولا يكونُ إلا حرفًا، ويكونُ زائدًا وأصلًا، وذلك نحو باء الجرِّ، وقسيمٌ لا يكونُ إلا خافضًا ويكونُ اسمًا وحرفًا، ولا يكونُ زائدًا، وذلك نحو «عَنْ» و«عَلَى»، وقسيمٌ لا يكونُ إلا خافضًا ويكونُ حرفًا واسمًا، ويكونُ زائدًا وذلك كاف التشبيه، وقسيمٌ يكونُ خافضًا وغير خافضٍ ولا يكونُ إلا حرفًا ولا يكونُ زائدًا، وذلك لأم الجرِّ، وقسيمٌ يكونُ حرفًا وغير حرف، وخافضًا وغير خافضٍ، وذلك مُدٌ ومنذٌ... ويُقالُ لها حروفُ الجرِّ وحروفُ الخفضِ وحروفُ الصِّفاتِ، فقولُهم: حروفُ الجرِّ وحروفُ الإضافةِ سواءٌ؛ لأنَّ الجرَّ هو الإضافةُ، وسموها حروفَ الصِّفاتِ لأنَّها تدلُّ فيما بعدها على صفةٍ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: جلستُ في الدَّارِ، ف(في) يدلُّ على أنَّ الدَّارَ وعاءُ الجلوسِ، وكذلك إذا قلتَ: جئتُ من الدَّارِ إلى المسجدِ، ف(من) يقتضي أنَّ الدَّارَ مبدأُ المجيءِ، و(إلى) دالَّةٌ على أنَّ المسجدَ منتهىُ المجيءِ، وكذلك تجدها كلَّها إذا تتبعتها...»^(١).

الملحوظُ في هذا النَّصِّ أنَّ ابنَ أبي الربيعِ يحرصُ على حصرِ خصائصِ الموضوعِ، فيقسِّمُ حروفَ الجرِّ إلى الأقسامِ السِّتَّةِ المذكورةِ، ويذكرُ كلَّ ما يتعلَّقُ بها في المعنى والعمل والفرق بينها، وهو بذلك يرومُ الاستقصاءَ والحصرَ للظواهر والموادِّ النَّحويَّةِ، وهذه صفةٌ من صفاتِ

(١) البسيط في شرح جُمَلِ الرَّجَاجِيِّ: ج ٢، ص: ٨٣٨.

التقعيد التي غلبت على المدرسة البصريّة في النحو، ولا بدّ أن تُزوّد القاعدةً بقيد عامّ، وهو عدمُ صحّةِ التّركيب عند إسقاطِ حرف الجرّ المذكور؛ فإنّ دلالة الحرف تحدّد فهمَ قصد المتكلّم، فالقصد المدلول عليه بحرف الجرّ المناسبُ قيدٌ على صحّة التّركيب؛ وفي ذلك يقول:

«ولأجل تلك الصّفات دخلت هذه الحروف؛ لأنك لو قلت: جئت الدار المسجد لم يفصل المبدأ من المنتهى، وكذلك لو قلت: جلست الدار، وأنت تريد في الدار، لم يعلم أنك تريد ذلك، ألا ترى أنك تقول: جلست على الدار وجلست إلى الدار وجلست في الدار، فتفهّمك هذه الحروف معاني وتوجب في الدار صفات، فلو لم تجيء بهذه الحروف لم يتبين لمخاطبك ما تريد»^(١).

٣- ويبدو أنّ ابن أبي الربيع يُناقش الأحكام النحوية وصحة الجمل بالنظر إلى القواعد ولا يُطلق العمل بالقياس إلا فيما جاز العمل به؛ وذلك نحو قوله: «ومن الناس من أجاز: زيدًا جلست عنده، ولم يشترط هذا الشرط. والذي يظهر لي أنّ «زيدًا ضربت أخاه»؛ لأنّ هذا الباب خارج عن القياس؛ فلا يُقاس عليه إلا ما هو مثله من كلّ جهة، ولا يتعدى ما سمع من ذلك، وعلى هذا لا يجوز أن تقول: زيدًا ضربت

(١) البسيط: ج ٢، ص: ٨٣٨.

ضربَه، بالنَّصْب؛ لأنك لو نصبتَ لكان التَّقْدِيرُ: شابهتُ زيداً ضربتُ
ضربَه، ولو قلتَ هذا لكانَ نصبُ زيدٍ مخالفاً لنصبِ سببٍ»^(١).

فابنُ أبي الربيعِ يُناقشُ مسألةَ تنزيلِ القياسِ وغيره من أصولِ النحو
ومتى يُعتمد، واشترطَ في كل مسألة سَماعِيَّةٍ أن يوقفَ على ما سُمعَ من
العربِ ولا يتعدى، أما القياسُ أي قياسُ جملٍ وتراكيبٍ على أخرى فلا
يصحُّ إلا إذا وافقت التراكيبُ القواعدَ ولم تتعارض، وفي ذلك يقولُ:
«واختلفَ الناسُ في القياسِ؛ فالأكثرُ أنَّه لا يُقالُ... إلا ما قالته العربُ،
فلا يُقالُ: أكلَ ولا مئكال، وإنما يُقالُ: أكلتُ؛ لأنه المسموعُ من
العربِ، وتقولُ: قتالٌ؛ لأنه سُمعَ أيضاً، ولا تقولُ: مِقتالٌ؛ لأنه لم
يُسمعَ... والذي يظهرُ لي أنه لا يُقالُ منه إلا ما قالته العربُ...»^(٢).

٤- ويغلبُ على منهجِ ابنِ أبي الربيعِ المناقشةَ والجدالَ أي مناقشةَ
الآراءِ والاحتمالاتِ التي قد تردُّ على الأعرابِ، وهو في منهجه هذا
يوافقُ البصريينَ ويسيرُ على خطاهم.

ويغلبُ عليه منهجُ الضَّبْطِ والتَّقْعِيدِ، فقد أوردَ شروطَ الاشتغالِ
السَّبْعَةَ كما رأينا، وعدَّدَ المواضعَ التي تُكسرُ فيها إنَّ، وأنَّ ما عداها
فيجبُ الفتحُ فيه.

(١) البسيط: ج ٢، ص: ٦١٧-٦١٨.

(٢) البسيط: ج ٢، ص: ١٠٥٤-١٠٥٥.

٥- ومن خصائص منهجه أيضًا بيان الائتلاف والاختلاف أو النظائر والفروق بين مسائل اللغة؛ فهو يفتتح الباب النحويّ بالمسألة ويذكر ظواهرها ومفرداتها التي يجمعها سلوكُ البابِ ثم يشرعُ في بيان ما اختصت به كلُّ مفردةٍ من تلك المفردات؛ من ذلك عقده بابًا للفرق بين أن وإنّ:

«بابُ الفرق بين أن وإنّ: لما قدّم أنّ «إنّ» المكسورة و«أنّ» المفتوحة متفقان في التوكيد ومتفقان في الدخول على المبتدأ والخبر، واتّفقا في العمل، أخذ يبيّن الفرق بينهما»^(١).

٦- وما أكثر ما كان يُناقش في حوارٍ مُفترَض بعض الإشكالات المحتمَل إثارَتها، فتجدّه يفترض الاعتراض ويأتي بعده بالجواب مفصّلًا مذيلاً بالحجج، فلا يكاد يفرغ من الباب من أبواب الكتاب إلا بعد أن يُجيب عن سؤال مُفترَض، كقوله في معرض حديثه عن عدم جواز الجمع بين الألف واللام والإضافة: «ولو قلت: هذا الغلام زيد والصاحب عمرو، فجمعت بين الألف واللام والإضافة كان خطأ»^(٢). شرح ابن أبي الربيع شرح أبي القاسم الزجاجي بشرح يتخلله التعليل: «اعلم أنّ العرب لا تجمع بين الألف واللام والإضافة؛ لأنّ الألف

(١) البسيط: ج ٢، ص: ٨١٣، وما بعدها.

(٢) البسيط: ج ٢، ص: ٨٩٣.

واللام لا تردان إلا على شائع لتزليل شياعه، فإن دخلت على الاسم الشائع زال شياعه وصار واقعاً على واحدٍ بعينه كالأسماء المبهمة والأسماء المضمرة، فكما لا يصحُّ إضافة هذه الأسماء فلا تصحُّ إضافة ما فيه الألف واللام^(١).

ثم يُعقَّبُ بجملة شرطية تحملُ اعتراضاً افتراضياً: فإن قلت: قد أضيفت الأعلام فقالوا: جاءني زيدُ بني فلانٍ. قلتُ: الأعلام لم تصحَّ إضافتها إلا بعد زوالِ تخصيصها وجعلها شائعةً. فإن قلت: ولم لم يدخلها الألف واللام؟ قلتُ: مُراعاةً للفظ...^(٢).

ثم يمضي في تفصيل القاعدة وأنه لا يصحُّ الجمع بين المختلفات: «اعلم أن هذه الثلاثة لا يجتمعُ واحدٌ منها مع صاحبه، وهو الألف واللام والتنوينُ والإضافة؛ فأما التنوينُ والإضافة فقد تقدّمَ أنهما لا يجتمعان؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحدِ، والتنوينُ لا يقعُ إلا في الأواخرِ، فلا يقعُ بين الشيئين اللذين صارا كالشيء الواحدِ، وأما الألفُ واللامُ والإضافة فقد تقدّمَ أنهما لا يجتمعان لِمَا يُؤدِّيانِ إليه من دخولِ الألفِ واللامِ على ما ليسَ بشائعٍ... وأما الألفُ واللامُ والتنوينُ فلا يجتمعان لأنهما زيادتان في الاسم، ولا يجتمعُ على الاسم زيادتان؛

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

ألا ترى أنك لو قلت: الرَّجُلُ لكانت الألفُ واللامُ والتَّوْنينُ داخِلينِ على رجلٍ وهو شيءٌ واحدٌ»^(١).

فقد بينَ ابنُ أبي الربيعِ مواضعَ الاعتراضِ المفترضةَ، وأجابَ عنها، ومضى يبحثُ عن مواضعِ اعتراضٍ مفترضةٍ أخرى ليُجيبَ عنها، نحو قوله: «فإن قلت: فقد جاءت قُرَيْشِيَّةٌ، والياءُ قد دخلت على قُرَيْشٍ، والتاءُ كذلك أيضًا، قلتُ: ليس الأمرُ كذلك إنما الياءُ المشددةُ دخلت على [قُرَيْشٍ] فنقلته من الاسمِ إلى الصِّفَةِ، وصارَ واقعًا على المنسوبِ إلى قُرَيْشٍ، ولم يكنْ كذلك، فإذا قلتُ: قُرَيْشِيَّةٌ: فالتاءُ لم تدخلْ على قُرَيْشٍ إنما دخلت على لفظِ المنسوبِ إلى قُرَيْشٍ، فهي داخلةٌ على لفظِ آخرَ بالحقيقة، وكذلك تقولُ في قُرَيْشِي، فإنَّ التَّوْنينَ لم يدخلْ على قُرَيْشٍ إلَّا لحقَ المنسوبِ إلى قُرَيْشٍ»^(٢).

ومن الأمثلة أيضًا قوله في باب الأمثلة أي الأبنية وعمليها: «فإن قلت: ولم عمَلت هذه الأمثلة؟ قلتُ: لأنها مُختصرةٌ من اسمِ الفاعلِ، فإذا قلتُ: هذا ضروبٌ زيدياً، فكأنك قلتُ: هذا ضاربٌ زيدياً ضرباً شديداً... فإن قلتُ: قد تقدّم أن اسمَ الفاعلِ إنما عمَلَ الفعلِ لشبهه به في عددِ حروفه وحركاته وجريانه عليه في ذلك مع ما فيه من معنى الفعلِ، وأنت

(١) البسيط: ج ٢، ص: ٨٩٦.

(٢) البسيط: ج ٢، ص: ٨٩٦-٨٩٧.

إذا قلت: هذا شرَّابُ العسلِ، فليس بمنزلةِ يَشْرَبُ في الحروف ولا في الحركاتِ ولا في السكّنات. قلتُ: قد تقدّم أن اسمَ الفاعلِ إذا جُمع يَعْمَلُ عَمَلُ المفردِ، فتقول: هؤلاء ضُرَّابُ زيدًا، وبلا شكَّ أنه إذا جُمع لا يَبقى ما كان فيه من عددِ الحروفِ والحركاتِ، وإنما عملُ الجَمِيعِ بالحَمَلِ على المفردِ؛ لأنك إذا قلت: هؤلاء ضُرَّابُ زيدًا، فكأنك قلت: هذا ضاربُ زيدًا وهذا ضاربُ زيدًا وهذا ضاربُ زيدًا، ثم عدلتُ إلى قولك: هؤلاء ضُرَّابُ زيدًا، طلبًا للاختصارِ، فوجب أن يَعْمَلَ ضُرَّابُ عَمَلِ المفردِ لأنّه أصله... فإذا ثَبَتَ ما ذكرته ووجب أن يَعْمَلَ عَمَلُ اسمِ الفاعلِ، فإذا بالْفِ ولامِ اشْتُرِطَ في عَمَلِهِ عند سببويه، أربعةُ شروطٍ: أحدها ألاَّ يَكُونَ بمعنى الماضي، الثاني أن يَكُونَ مُعْتَمِدًا، الثالثُ ألاَّ يُصَغَّرَ، الرابعُ ألاَّ يوصَفَ. وقد مَضَى خلافُ الكسائي وخلافُ الأَخْفَشِ...»^(١).

فقد تبيّنَ بما ذُكِرَ من نماذجِ وأمثلة أنّ ابنَ أبي الربيعِ يميلُ إلى الأسلوبِ الكلامي في بسطِ المسائلِ النحويّةِ وفي مناقشةِ آراءِ النحويّين الوارِدَةِ أو المُفترَضَةِ، وهو في توسُّله بالحجاجِ النحويّ المبني على المُحاوَراتِ المُفترَضَةِ، وسيلةً من وسائلِ تثبيتِ القواعدِ وتمكينها في النَّفوسِ، يتعلّلُ بعِللٍ واضحةٍ يقبلُها المنطقُ، ويستدلُّ بأدلّةٍ من الشّواهدِ

(١) البسيط: ج ٢، ص: ١٠٥٥-١٠٥٦.

والأمثلة، ولا يغفل عن إيراد الفروق وأوجه الخلاف بين النحويين، وهذا المنهج من خصائص نهج البصريين في وضع القواعد وصياغة الأحكام اللغوية والاحتجاج لها بالعقل والسمع.

كانت تلك بعض خصائص منهج ابن أبي الربيع السبتي في كتابه الإفصاح والبسيط، وعند الاطلاع على الكتابين سيتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن قلة عناية النحويين بالنقل - عن كتاب البسيط على الأقل - والإشارة إليه وقلة شهرته وانتشاره، لا تعني انتفاء تأثيره فيمن بعده؛ فقد أشار مُحقق كتاب البسيط الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبتي^(١) إلى شبه بين شرح ابن أبي الربيع للجمل الملقب بالبسيط وبين شرح تلميذه إبراهيم الغافقي، وبدا شرح الغافقي أشبه بالتلخيص للبسيط، وقد استفاد ابن الفخار من ابن أبي الربيع في شرحه للجمل في أماكن متعددة من كتابه.

(١) ذكر مُحقق البسيط أن هذا الكتاب من أقل كتب ابن أبي الربيع شهرة وانتشاراً، ومن هنا قلت القول عنه والإشارة إليه، ولكن المحقق تمكن من تبين أثره في مؤلفات بعض النحاة المتأخرين كإبراهيم بن أحمد الغافقي وابن الفخار الخولاني الإلبيري وابن لب وغيرهم... يُرجع إلى الفصل السادس من دراسة المحقق: البسيط: ١٣١/١.

وممن نقل عن البسيط أيضًا: ابنُ لُبِّ في تقييده على جمل الزجاجي،
والشاطبي في بعض المواضع من شرحه لألفية ابن مالك.
وإذا كان النقل عن البسيط في شرح الجمل قليلًا أو الإحالة إلى آراء
صاحبه نادرة، فإن ما تركه ابنُ أبي الربيع من آثارٍ نحويةٍ أخرى حظي
بالاهتمام، فقد أحال إليها أبو حيان النحوي الأندلسي في منهج
السالك^(١)، وابنُ أم قاسم المرادي في الجنى الداني^(٢)، والمرادي أيضًا في
كتاب توضيح المقاصد والمسالك^(٣)، وابنُ هشام الأنصاري في مغني
الليبي^(٤)، وجلال الدين السيوطي في همع الهوامع^(٥).

(١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان النحوي الأندلسي، المكتبة
الأزهرية للتراث، ٢٠١٤م.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي - تحقيق فخر الدين
قباوة ونديم فاضل، ط. ٢٠ دار الآفاق الجديدة، بيروت: ١٩٨٣.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي،
تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. ١، ١٤٢٢ -
٢٠٠١.

(٤) مغني الليبي عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد اللطيف محمد
الخطيب، ط. ١، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت:
١٤٢١ - ٢٠٠٠.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العالم
سالم مكرم، ط. ١، مؤسسة الرسالة.

المصادر والمراجع

- اختصار الأخبار عما كان بثغر سبته من سني الآثار، محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط. ٣، الرباط، ١٤٠٣-٢٠٠٣ م.
- برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي، المتوفى سنة ٧٢٠هـ، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، تونس.
- برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، تخريج الإمام قاسم بن عبد الله بن الشاط السبتي، قراءة وتعليق: العربي الدائر الفرياطي، نشر: مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، سلسلة كتب التراجم والفهارس والبرامج والرحلات [٢]، ط. ١، ١٤٣٢-٢٠١١.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٩٨٦-١٤٠٧.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. ٢، دار الفكر بيروت ١٣٩٩-١٩٧٩.

- تَوْضِيحُ الْمَقَاوِدِ وَالْمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. عَبْد الرَّحْمَنِ عَلِيِّ سُلَيْمَانَ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. ١، ١٤٢٢-٢٠٠١.
- الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي، للحسن بن قاسم المرادي - تحقيق فخر الدين قباوة ونديم فاضل، ط. ٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت: ١٩٨٣.
- شَرْحُ جُمَلِ الرَّجَّاجِيِّ، لأبي الحَسَنِ ابْنِ عَصْفُورِ الإِشْبِيلِيِّ، تحقيق فَوَّازِ الشَّعَارِ، مَرَاجَعَةُ إِيْمِيلِ بَدِيْعِ يَعْقُوبِ، مَنَشُورَاتُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بيروت، ١٤١٩-١٩٩٨.
- طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّيُّودِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط. ٢.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، فيصل عبد السلام الحفيان، ونال به درجة العالمية (الدكتوراه) من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، القاهرة، سنة ١٤١٩-١٩٩٩، ثم نشرته مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٢.

- مُغني اللَّيْب عَنْ كُتُبِ الْأَعْرَابِ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب، ط. ١، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: ١٤٢١-٢٠٠٠.
- مَلَأَ الْعَيْبَةَ بِمَا جُمِعَ بِطَوْلِ الْعَيْبَةِ فِي الْوَجْهَةِ الْوَجْهَةَ إِلَى الْحَرَمِينَ مَكَّةَ وَطَبِيبَةَ، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجعة الأنصاري السبتي، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٢.
- مَنَهْجُ السَّالِكِ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، أبو حيان النَّحْوِيُّ الأندلسي، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٤ م.
- هَمْعُ الْهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، ط. ١، مؤسسة الرسالة.



